الاتجاهات النظرية لدراسة بناء القوة والجريمة في المجتمع المصري

Theoretical Trends Power Structure and Crime in the Egyptian Society

إعـــــــداد

الباحثة / علياء المفتي سيد محمود

المدرس المساعد بقسم الاجتماع كلية الآداب – جامعة بني سويف

اشراف

أ.د. طلعت إبراهيم لطفي
أستاذ علم الاجتماع المتفرغ
كلية الأداب- جامعة بني سويف

أ.م.د. محمد حمزة
أستاذ مساعد علم الاجتماع
كلية الأداب- جامعة بني سويف

المستخلص

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على أهم السمات والخصائص التي تميز مرتكبي الجرائم من أصحاب القوة الاقتصادية في المجتمع، والتعرف على العوامل المؤدية إلى ارتكابهم للسلوك الإجرامي، بالإضافة إلى التعرف على أنماط جرائم أصحاب القوة الاقتصادية والآثار الناجمة عنها .

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على استخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، حيث تم اختيار عينة عمدية أو غرضية من نزلاء مجمع سجون القناطر الخيرية الذكور والإناث من أصحاب القوة الاقتصادية. كما اعتمدت الباحثة على المنهج المقارن حيث قامت بإجراء المقارنة بين أنماط الجريمة وأسبابها لدى كل من الذكور والإناث من أصحاب القوة الاقتصادية النزلاء في المؤسسات العقابية محل الدراسة. وقد اعتمدت الباحثة على استمارة الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات الكمية التي تتطلبها الدراسة. كما استعانت الباحثة باستخدام أسلوب تحليل الوثائق والسجلات حيث تم التعرف على النزلاء من أصحاب القوة الاقتصادية عن طريق السجلات الرسمية الموجودة في المؤسسات العقابية محل الدراسة،.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن صحة الفروض العلمية التي تم صياغتها لهذه الدراسة

الكلمات المفتاحية: بناء القوة، الجريمة، جرائم الصفوة أو الخاصة، المؤسسات العقابية .

Abstract

This study aims generally to identify the most significant traits and characteristics of the criminals or perpetrators who are economically powerful, and identifying the factors resulted in committing criminal behavior, as well as finding out the patterns of crimes committed by .the economically powerful persons and its consequences

To achieve the objectives of this study, the researcher used social survey by sampling, as a purposive sample was selected among Elkanater Elkhayria prison, male and female inmates of the economically powerful. The study also relied upon comparative method, it compared types of crimes and its reasons among males and females of the economically powerful persons in the penal institutions studied. Additionally, the study relied upon questionnaire as a principal tool for collecting quantitative data required by this study. As well as, the study used content analysis of documents and records benefited to identify the economically powerful inmates through the formal records available in penal institutions studied.

The findings of this study resulted in verifying the scientific hypotheses of this stud

Key Words: Power Structure, Crime, Elite Crime, Penal Institutions

مقدمــة:

تبين من مسح الدراسات الاجتماعية السابقة، أن هذه الدراسات قد ركزت على دراسة ما يطلق عليه الجرائم العادية Ordinary Crime ، وقد كانت جرائم الطبقة العاملة – أو ما يطلق عليه جرائم أصحاب ذوي الياقات الزرقاء Blue-Collar Crime – وهي الجرائم التي يرتكبها العاملون أو المستخدمون داخل المصانع والشركات، فقد كانت محل اهتمام علماء الإجرام بشكل مبالغ فيه ،مثل جرائم الاختلاس، والسرقات البسيطة المتكررة، وجرائم القتل، والاغتصاب، والسرقة، والسطو، والحريق العمد.

أولاً: أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على أهم السمات الشخصية للصفوة أو الخاصة من مرتكبي جرائم أصحاب ذوي القوة في المجتمع والعوامل المؤدية إلى ارتكابهم للجريمة، وأنماط جرائم أصحاب ذوي القوة الاقتصادية والآثار الناجمة عنها. ويمكن صياغة أهداف هذه الدراسة في عدة تساؤلات محددة على النحو التالي :

ما أهم السمات النفسية والاجتماعية التي تميز مرتكبي الجرائم من أصحاب القوة الاقتصادية في المجتمع، وهل تختلف هذه السمات باختلاف النوع ؟

ما أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة من قبل أصحاب القوة الاقتصادية في المجتمع، وهل تختلف أسباب هذه الجرائم باختلاف النوع ؟

هل يرتبط أصحاب القوة الاقتصادية بعلاقات اجتماعية مع جماعة من أصحاب القوة التي لا تحترم القانون، وهل أدت المخالطة مع هذه الجماعات إلى ارتكابهم للسلوك الإجرامي ؟

هل هناك تساهلات من قبل وسائل الضبط الاجتماعي والقانون تجاه أصحاب القوة الاقتصادية أدى إلى تشجيعهم على ارتكاب الجريمة ؟

ما أهم أنماط الجرائم التي يرتكبها أصحاب القوة الاقتصادية في المجتمع، وهل تختلف أنماط هذه الجرائم باختلاف النوع ؟

هل هناك اختلاف بين أنماط الجرائم التي يرتكبها أصحاب القوة الاقتصادية وبين أنماط الجرائم العادية التي يرتكبها عامة الناس في المجتمع ؟

من هم ضحايا جرائم أصحاب القوة الاقتصادية في المجتمع، وهل تتمثل هذه الضحايا في المؤسسات الاقتصادية أم في الموظفين أوالعملاء لهذه المؤسسات، أم تتمثل هذه الضحايا في عامة الناس في المجتمع ؟

ما مدى الثقة والاعتماد من قبل الضحايا على أصحاب القوة الاقتصادية في المجتمع، وهل تؤدي هذه الثقة والاعتماد على زيادة احتمالات ارتكاب أصحاب القوة الاقتصادية للجريمة؟

ما أهم الآثار الناجمة عن جرائم أصحاب القوة الاقتصادية، وما مدى خطورة وقيمة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبدنية لهذه الجرائم بالنسبة لجرائم الشارع التي يرتكبها عامة الناس في المجتمع ؟

وترى الباحثة أنه يمكن صياغة بعض الفروض العلمية لهذه الدراسة على النحو التالي :

تؤدي مخالطة أصحاب القوة الاقتصادية لأقرانهم من الذين لا يحترمون القانون إلى ارتكابهم للسلوك الإجرامي .

يؤدي ضعف وسائل الضبط الاجتماعي وتساهل القانون مع أصحاب القوة الاقتصادية إلى زيادة احتمالات ارتكابهم للجريمة .

تؤدي ثقة الضحايا بالجناه من أصحاب القوة واعتمادهم عليهم في تحقيق بعض المصالح الخاصة إلى زيادة احتمالات ارتكاب الجناه للجريمة .

تعد الجرائم النفعية من جرائم الأموال العامة هي النمط الغالب من الجرائم التي يرتكبها أصحاب القوة الاقتصادية .

تختلف أنماط جرائم أصحاب القوة الاقتصادية عن أنماط الجرائم العادية التي يرتكبها عامة الناس في المجتمع .

تعد جرائم أصحاب القوة الاقتصادية أكثر خطورة وتكلفة من الجرائم العادية التي يرتكبها عامة الناس في المجتمع .

إذا زادت قيمة الفوائد التي يحصل عليها أصحاب القوة عن قيمة التكلفة التي يتحملونها نتيجة ارتكابهم للجريمة زادت احتمالات ارتكابهم للسلوك الإجرامي .

وينقسم هذا البحث إلى أربعة أجزاء كما يلي :

أولاً : المداخل النظرية في دراسة بناء القوة في المجتمع

1- مدخل الطبقة الحاكمة

2- مدخل صفوة القوة

3- المدخل التعددي

ثانياً : نظريات تكوين القوة

1- نظرية الاعتماد

2- نظرية الثقة

ثالثاً : النظريات التي تفسر جرائم أصحاب القوة

1- نظرية القوة

2- نظرية أصحاب ذوي الياقات البيضاء

3- نظرية المخالطة المتفاوتة

4- نظرية الاختيار الرشيد

رابعاً : تعقيب على الاتجاهات النظرية للدراسة

أولاً : المداخل النظرية في دراسة بناء القوة في المجتمع

إن التحليلات السوسيولوجية للقوة لها أهمية كبيرة في حالة استخدامها لفهم ودراسة بناء القوة في المجتمع، فهناك ثلاثة مداخل نظرية في دراسة بناء القوة في المجتمع، وهي: مدخل الطبقة الحاكمة، ومدخل صفوة القوة، وأخيراً المدخل التعددي (Hodges Persell, 1987: 363) .

1- مدخل الطبقة الحاكمة Ruling Class Approach :

نجد أن تحليل "كارل ماركس Karl Marx " للطبقة الاجتماعية Social Class يذهب إلى أن هناك طبقة صغيرة مسيطرة من الناحية الاقتصادية، هي الطبقة الحاكمة Ruling Class ، والتي تتحكم في وسائل الإنتاج Means of Production، أي تتحكم في الوسائل التي تستخدم لإنتاج السلع والخدمات، بما في ذلك العلاقات الاجتماعية بين العمال والتكنولوجيا، والموارد الأخرى المستخدمة. ويحتل مفهوم وسائل الإنتاج مكانة مهمة في النظرية الماركسية، حيث يصف ماركس الرأسمالية على اعتبار أنها نظام يعتمد على التميز بين أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج (الرأسماليون)، وبين هؤلاء الذين لا يملكون شيئاً سوى بيع قوة عملهم (الطبقة العاملة أو البروليتاريا) (إبراهيم لطفي, 2017: 54) .

وينظر "ماركس" إلى البناء الطبقي في المجتمع على اعتبار أنه أساس الواقع الاجتماعي، ويرى أن الأساس الاقتصادي للمجتمع Economic Base أي

أسلوب إنتاج السلع والخدمات يؤثر في الأشكال التي تأخذها النظم الأخرى الموجودة في المجتمع والتي تشكل البناء الفوقي للمجتمعSuperstructure . فعندما تقوم طبقة اجتماعية معينة بالتحكم في وسائل الإنتاج، فإنهم يكتسبون الفعالية الضرورية لبناء الجوانب الأخرى للحياة النظامية وتشكيل البناء الفوقي للمجتمع بطريقة تتماشي مع اهتمامات الطبقة التي ينتمون إليها (Vander Zanden, 1990: 17-18)، ونجد أن الطبقات الحاكمة المسيطرة يمكنها أن تقوم فعلاً بتحويل ثروتها وقوتها الاقتصادية إلى قوة سياسية ومكانة اجتماعية (Thio, 1988: 14) .

ويذهب مدخل الطبقة الحاكمة إلى أن الأساس الاقتصادي للمجتمع هو المصدر الأساسي للقوة في كثير من المواقف، ويرى ماركس أن الصراع بين الطبقات هو القوة الأساسية في المجتمع (إبراهيم لطفي، 2017: 55)، ويميل هذا المدخل إلى النظر إلى الدولة State على اعتبار أنها تتمتع بقدر قليل من الاستقلال نسبياً عن النظام الاقتصادي (Hodges Persell, 1987: 363) .

وتذهب النظريات الماركسة، إلى أن دور الدولة الحديثة يتحدد على أساس وضعها داخل المجتمعات الرأسمالية، وفي هذا الصدد يذكر "نيقوس بولا نتزاسNicos Poulantzas " في كتابه (القوة السياسية والطبقات الاجتماعية)، الصادر عام 1968 أن الدولة الرأسمالية تحكم في المدى الطويل لتحقيق المصالح السياسية لرأس المال (Poulantzas, 1968: 156) .

ويذهب الذرائعيون Instrumentalists مثل "ميليباند R.Miliband" في كتابه (الدولة في المجتمع الرأسمالي) الصادر عام 1969 إلى أن الدولة تخضع لسيطرة الصفوة التي تنتمي إلى نفس الإطار الاجتماعي الذي تنتمي إليه الطبقة الرأسمالية، ولذلك يتبنى موظفو الدولة نفس مصالح أصحاب رأس المال، ويرتبطون

بها عن طريق شبكة كاملة من الروابط الاجتماعية والسياسية، أما "بولانتزاس" فكان على خلاف ذلك فيذهب إلى أن السؤال عن من يتحكم في الدولة ليس له أي معنى ولا أهمية، فالدولة الرأسمالية تعمل لصالح الطبقة الرأسمالية ولحسابها، وليس لأن موظفي الدولة العموميين يخططون لذلك عن وعي، ولكن لأن مختلف أجزاء جهاز الدولة منظمة على نحو يضع مصالح رأس المال في المدى الطويل في الالمقدمة وفي موقع السيطرة دائماً (عاطف غيث، 2006: 224) .

2- مدخل صفوة القوة Power Elite Approach :

يشير مصطلح الصفوةElite بمعناها العام إلى جماعة من الأشخاص الذين يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين. ويستخدم المصطلح بالتحديد إلى النفوذ الذي تمارسه هذه الجماعة وخاصة الصفوة الحاكمة في مجال محدد ولذلك فالصفوة هي أكثر الطبقات هيبة وأثراً(عاطف غيث، 2006: 138) .

أما بالنسبة لمصطلح صفوة القوة Power Elite، فقد طور هذا المصطلح "تشارلز رايت ميلز C. Wright Mills" في كتابه الصادر عام 1956 والذي يحمل نفس العنوان، (Wright Mills, 1956: 65). وقد استخدم "رايت ميلز" هذا المصطلح للإشارة إلى الصفوة الحاكمة Ruling Elite في أمريكا، وطبقاً لتحليل "رايت ميلز" فإن صفوة القوة هي صفوة تتكون من قادة مجالات الأعمال، والحكومة، والقوات المسلحة، وهي جماعات تربط بينها الأصول الاجتماعية المشتركة لهؤلاء القادة، وتبادل الأفراد العاملين في تلك القطاعات من قطاع إلى آخر (مارشال، 2000: 876) .

ولقد لقى كتاب "رايت ميلز" بعنوان (صفوة القوة) رواجاً كبيراً في المجتمع الأمريكي، وتأييداً لدى المثقفين الراديكاليين على وجه الخصوص. وفي هذا الكتاب قام "رايت ميلز" بنقد النظرية الماركسية بسبب فشلها في منح الاستقلال إلى حد

كاف للدولة والنظام السياسي، وبسبب تجاهلها لإحدى القوى القومية الرئيسية في المجتمع، وهي القوة العسكرية، كما تسائل "رايت ميلز أيضاً في هذا الكتاب عن الاعتقاد الماركسي بحتمية وجود الطبقة العاملة في مواجهة الطبقة الحاكمة .

ويرى "رايت ميلز" أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع، تكمن في الميادين الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية. وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من القيادات التي تسيطر عليها وتشغل المواقع الرئيسية النظامية فيها. ويرى "ميلز" أن صفوة القوة هي جماعة متحدة ومترابطة من القيادات العسكرية، والاقتصادية،والسياسية، التي تشغل المواقع الرئيسية النظامية على قمة مواقع القوة في المؤسسات التي يعملون بها، وهي تتخذ معظم القرارات المهمة في المسائل السياسية والاجتماعية .

ويوجه "رايت ميلز" اهتمامه إلى صفوة القوة، فيرى أن هناك ثلاثة أهرامات للقوة، أحدهما للقوة العسكرية، والثاني للقوة الاقتصادية، والثالث للقوة السياسية. ويرى "ميلز" أن قمة هرم القوة تتكون من التنفيذيين ذوي المناصب العليا، والمسئولين العسكريين، ومديري الشركات الكبرى، ويلي ذلك المستويات الوسطى للقوة، والتي تتمثل في جماعات النفوذ المختلفة والمتعددة التوازن، ويأتي في قاعدة الهرم المجتمع الجماهيري Mass Society، وهو مجتمع مفكك عادة، ويضبط دائماً من أعلى، ويعمل أفراده باستقلال عن بعضهم البعض. ويتكون هذا المستوى الثالث من مستويات هرم القوة من جماهير غير منظمة وليس لديها قوة تمارسها على الصفوة الحاكمة (صفوة القوة) ((Wright Mills, 1956: 270-273.

وتتلخص وجهة نظر "ميلز" حول صفوة القوة أو الصفوة الحاكمة، في أن القيادات العليا في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية في اتصال متكرر مع

بعضهم البعض، ويشكلون قسماً كبيراً مما أطلق عليه صفوة القوة (Hodges Persell, 1987: 364) .

3- المدخل التعددي The Pluralist Approach :

يشير مصطلح التعددية Pluralism إلى وجهة النظر التي تذهب إلى أن الأنساق السياسية والثقافية والاجتماعية قد تتكون من أجزاء أو جماعات مستقلة ذاتياً بعضها عن بعض ولكن بينها تساند أو اعتماد متبادل (عاطف غيث، 2006: 306) .

ويرى أصحاب المدخل التعددي -في أكثر أشكاله شيوعاً- أن القوة موزعة فيما بين عدد من الجماعات المنظمة داخل المجتمع، وتنتقل السيطرة بين هذه الجماعات وفقاً للظروف والأحوال، وقد تسود إحدى جماعات المصلحة المتنافسة في بعض الأحيان، وتسود جماعات غيرها في أحيان أخرى، وذلك حتى لا تمارس القوة عن طريق جماعة واحدة دائماً على جميع شئون المجتمع. إلا أن المدخل التعددي لا يوضح تماماً دور المواطن ومدى مشاركته في الحياة السياسية، وذلك على الرغم من أن التعدديين يضفون أهمية بالغة على القوة النهائية لجماهير الناخبين على أساس أنها تؤثر في القادة السياسيين (علي سعد، 1978: 201) .

ونجد أهم الأفكار التي يثيرها المدخل التعددي قد وردت في كتاب "دافيد ريسمان" وزملاؤه بعنوان (الحشد المنعزل)، الصادر عام 1953م، حيث أكدوا في هذا الكتاب أن هناك توازناً بين جماعات الاعتراض Veto Groups؛ إذ أن كل من هذه الجماعات قادر على منع أي من الجماعات الأخرى من تهديد مصالحها (Riesman et al., 1953: 255)، ويذهب المدخل التعددي إلى أن جماعات المصالح القوية تسعى إلى تحقيق شكل من أشكال التوازن، بحيث لا يكون أحد

الأطراف أقوى من الآخرين بما يمكنه من السيطرة عليهم (مارشال، 2000: 1133) .

ثانياً : نظريات تكوين القوة

بذل بعض علماء الاجتماع محاولات كثيرة لتفسير العملية التي تساعد على تكوين القوة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، نجد أن هناك نظريتان هما نظرية الاعتماد التي قدمها "ريتشارد أمرسون"، ونظرية الثقة التي قدمها "تالكوت بارسونز" .

1- نظرية الاعتماد Dependency Theory :

توحي فكرة اعتمادية القوة بأن القوة مفهوم علائقي بمعنى أن القوة لا تتحقق إلا في إطار علاقة. وتوصف القوة بأنها ذات محصلة صفرية، بمعنى أن القوة هي شئ يملكه (أ) على (ب)، ويترتب على ذلك أن ما يكسبه (أ) من قوة يفقده (ب) في نفس الوقت. إذ أن قوة (أ) تعتمد على (ب). ونجد أن ممارسة القوة عبارة عن تبادل الموارد، وبذلك يكون (أ) محتاجاً إلى (ب)، أي معتمداً على (ب)، لكي يمارس ما يملكه من قوة. ونجد مثالاً واضحاً على اعتمادية القوة في العلاقة بين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، حيث تعتمد قوة رئيس الوزراء على مجلس الوزراء لأنه هو الذي يقر سلطته ويعترف بها، وأنه هو الذي ينفذ قرارات رئيس الوزراء (Scott&Marshall, 2005: 517) .

وفي ضوء فكرة اعتمادية القوة، ظهرت نظرية الاعتماد التي قدمها "ريتشارد إمرسون Richard Emerson" (Emerson, 1968: 31-41). ويلخص "إمرسون" عملية تكوين القوة الاجتماعية، بقوله أن القوة الاجتماعية لا تتحقق إلا في إطار علاقة اجتماعية بين شخصين أو أكثر، وأن كثيراً من هذه العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى أن يكون هناك اعتماد متبادل بين المشاركين، وهذا الاعتماد

المتبادل هو الذي يؤدي إلى تكوين القوة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يذكر "إمرسون" أن القوة لابد أن تقوم دائماً على علاقة اجتماعية بين شخصين أو أكثر من القائمين بالفعل الاجتماعي .

وبناءً على فكرة اعتمادية القوة، أعطى "إمرسون" مثالاً يوضح كيفية تكوين القوة. وعلى سبيل المثال، إذا كان (أ) القائم بالفعل يمارس القوة على شخص آخر وهو (ب) للدرجة التي يعتمد فيها (ب) على (أ) من أجل تحقيق بعض المصالح والأهداف الي يرغب في تحقيقها .

وعلى النقيض تصبح هذه القوة ظاهرة إذا ما استغل (أ) اعتماد (ب) وحاجته إليه في أن يطلب منه مطالب معينة، وهذه المطالب برزت نتيجة لتغيير أفعال (ب) على الرغم من المقاومة التي يبديها. وتذهب هذه النظرية إلى أن الاعتماد الذي يبدو من (ب) على (أ) يكون اعتماداً نسبياً، كما أن القوة التي يمارسها (أ) على (ب) يتم تحديدها نتيجة لاعتماد (ب) على (أ) ودرجة المقاومة التي يبذلها في هذا الصدد، والتي يمكن أن يسيطر عليها (ا) سيطرة كاملة. وبتعبير آخر، يمكن القول بأن قوة (أ) على (ب) تكون متساوية، وتستند على اعتماد (ب) على (أ) بنفس الدرجة .

ويتضح مما سبق، أن نظرية الاعتماد التي ذهب إليها إمرسون تعتبر محاولة لتفسير العملية التي ساعدت على تكوين القوة، وتفترض هذه النظرية أن القوة الاجتماعية لابد أن تقوم على علاقة اجتماعية بين شخصين أو أكثر من القائمين بالفعل الاجتماعي، وأن كثيراً من هذه العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى أن يكون هناك اعتماد متبادل بين المشاركين، وهذا الاعتماد المتبادل في تكوين القوة الاجتماعية (أبو الغار، 1979: 51-52) .

2- نظرية الثقة Trust Theory :

أدت فكرة اعتمادية القوة إلى ظهور نظرية الثقة التي قدمها تالكوت بارسونز T. Parsons كمحاولة لتفسير العملية التي تساعد على تكوين القوة الاجتماعية.

وتبدأ نظرية الثقة بالافتراض بأن القوة الاجتماعية تقوم على أساس الاعتماد المتبادل. ومن خلال هذا التصور النظري، فإن جوهر الاعتماد المتبادل يكمن في ثقة الناس في الآخرين، وفي التنظيمات الاجتماعية القائمة. وتحدث هذه الثقة عندما يسود اعتقاد لدى الفرد بأن الأشخاص الآخرين، أو التنظيم، سوف يعملون جميعاً من أجل تحقيق مصالح الآخرين، والتي يرغبون في تحقيقها لأنفسهم .

وفي كثير من التنظيمات ذات البناء المركب، يتطلب الفرد فيها قدراً من الحماية –كالعقد القانوني– قبل أن يعطي ثقته المطلقة للتنظيم. ولا شك أن الثقة في نوايا التنظيم، عن طريق أعضائه، يعطيه قوة واستمراراً، ويساعده في تحقيق الأهداف المرجوة. وكلما ارتبط الأفراد بالتنظيم وعملوا فيه كأعضاء مسئولين، فإن التنظيم كله –وهم عناصر فيه– يكتسبون قوة اجتماعية متزايدة (أبو الغار، 1979: 52) .

ونجد أن هناك تياراً قوياً في علم الاجتماع يذهب إلى أن الحياه الجمعية المستقرة يجب أن تنهض على ما هو أكثر من حسابات المصلحة الخاصة، وأنه من الضروري توفر عنصر الثقة في هذه الحياة، حتى في مجال التجارة والأعمال، وقد قدم "أنتوني جيدنز A. Giddens" في كتابه (آثار الحداثة) الذي صدر عام 1990م (Giddens, 1990: 256). أهم المناقشات الحديثة لموضوع الثقة، حيث عرفها بأنها الثقة في مصداقية شخص أو نظام معين. وعلى الرغمن من أهمية فكرة الثقة بالنسبة لتكوين القوة، يذهب البعض إلى أن هذه الفكرة مازالت مهملو ولم تتطور بعد في ميدان التحليل الاجتماعي وذلك على الرغم من صدور بعض المؤلفات التي تهتم بفكرة الثقة، مثل كتاب "جامبيتا D. Gambett" بعنوان

(الثقة)، والمنشور عام 1988م، كما نجد "آلان فوكس Alan Fox" في كتابه (ما وراء الثقافة) الصادر عام 1974م، يهتم بالتمييز بين نظم الإدارة العمالية ذات المستوى المنخفض من الثقة، والنظم ذات المستوى العالي من الثقة حيث توجد روح الجماعة وطرق الضبط. وبالتالي تكتسب هذه النظم قدراً متزايداً من القوة الاجتماعية التي تساؤعد على تحقيق أهدافها (Scott&Marshall, 2005: 670-671) .

ثالثاً : النظريات التي تفسر جرائم أصحاب القوة

1- نظرية القوة Power Theory :

تذهب نظرية القوة -وهي إحدى النظريات التي تندرج تحت منظور الصراع Conflict Perspective – إلى أن عدم المساواة في توزيع القوة داخل المجتمع تؤثر في نوعية حياة الناس، حيث نجد أن نوعية حياة الأغنياء وأصحاب القوة أو السلطة أفضل من نوعية حياة الفقراء والضعفاء من أفراد المجتمع . ونجد أن عدم المساواة في القوة تؤثر في نوعية الأنشطة الانحرافية التي يرتكبها أفراد المجتمع. ولهذا نجد أن أصحاب القوة أو السلطة من المحتمل أن يرتكبوا بعض الجرائم النفعية التي تدر عليهم الربح مثل جرائم الشركات. بينما نجد أن الفقراء والضعفاء من المحتمل أن يرتكبوا الجرائم غير النفعية مثل جرائم القتل والاغتصاب، وبتعبير آخر نجد أن امتلاك الشخص للقوة أو عدم امتلاكه لها يحدد إلى درجة كبيرة نمط الجريمة التي يحتمل أن يتم ارتكابها. ويمكن أن تكون القوة من أهم أسباب السلوك الانحرافي .

أما عن أسباب ارتكاب الأقوياء للسلوك الانحرافي، فهذا يرجع إلى ثلاثة أسباب، منها أن الأشخاص الأقوياء لديهم دوافع قوية للانحراف، ترجع إلى شعورهم بالحرمان النسبي Relative Deprivation الناجم عن شعورهم بعدم القدرة على

تحقيق طموحاتهم العالية نسبياً بالمقارنة بغيرهم من الأفراد الضعفاء الذي ينخفض مستوى طموحاتهم. وكلما زاد شعور الأشخاص الأقوياء بالحرمان النسبي زادت احتمالات ارتكابهم للسلوك الإجرامي .

ويرجع السبب الثاني لارتكاب الأشخاص الأقوياء للسلوك الإجرامي، إلى أن هؤلاء الأشخاص تتاح أمامهم فرص متعددة للانحراف أكثر من الفرص المتاحة أمام الضعفاء، بالإضافة إلى امتلاكهم للقوة والمهرات التي تزيد من احتمالات الإفلات من العقاب .

أما السبب الثالث لارتكاب الأشخاص الأقوياء للسلوك الإجرامي، فيتمثل في أن هؤلاء الأشخاص يخضعون إلى قدر ضعيف من الضبط الاجتماعي Social Control، حيث نجد أن أصحاب القوة والسلطة لديهم تأثير قوي في صياغة القوانين وتنفيذها. ومن الملاحظ أن القوانين التي يتم صياغتها عادة ما تتساهل نسبياً مع أصحاب القوة والسلطة في المجتمع ونادرًاما يتم تنفيذها، بينما نلاحظ أن هذه القوانين تكون أكثر قسوة وغالبًا ما يتم تنفيذها على الأشخاص الضعفاء الذين لديهم مكانة منخفضة في المجتمع. وعلى سبيل المثال، نجد أن هناك كثيرًا من جرائم الشركات التي تتمثل في تسويق أحد المنتجات الضارة، الأمر الذي يؤدي إلى وفاة كثير من أفراد المجتمع، دون تنفيذ عقوبة الإعدام على المسؤلين بهذه الشركات من أصحاب القوة والسلطة، الذين يهدفون إلى تجميع الثروة بكافة الوسائل الممكنة المشروعة وغير المشروعة (Thio, 1998: 182) .

ونجد أن هناك بعض الدلائل التي تدعم نظرية القوة في تفسيرها لأسباب السلوك الانحرافي، حيث نجد في الولايات المتحدة –على سبيل المثال– أن هناك ست حالات وفيات في المصانع ترجع إلى عدم التزام هذه المصانع بتعليمات السلامة والأمن الصناعي، مقابل جريمة قتل واحدة يتم ارتكابها عن طريق شخص

ضعيف لا يملك القوة أو السلطة في المجتمع (Thio, 1988: 83-85)، وفي بريطانيا العظمى، نجد أن هناك سبع وفيات في المصانع مقابل جريمة قتل واحدة يرتكبها الأشخاص الأقل قوة (Box, 1983: 96).

2- نظرية أصحاب ذوي الياقات البيضاء :

ونجد أن التعريف الكلاسيكي السابق الذي ذهب إليه "سذرلاند" لجرائم ذوي الياقات البيضاء يكشف عن أن هناك شيئان يميزان جرائم ذوي الياقات البيضاء، الشئ الأول هو أنها جرائم وظيفية تتعلق بالعمل الوظيفي المهني وتنفذ في مجال وظيفة الشخص، أما الشئ الثاني هو أن مثل هذه الجرائم يرتكبها شخص مرموق إلى حد ما ذو مكانة اجتماعية عليا وليس ذو مكانة اجتماعية أدنى .

وترجع أهمية نظرية أصحاب ذوي الياقات البيضاء White Coller Theory التي قدمها "سذرلاند" إلى أن هذه النظرية كشفت عن أن الجريمة لا يرتكبها فقط من ينتمون إلى الطبقة الدنيا في المجتمع وتعزيز خرافة أن الفقر هو المصدر الرئيسي للجريمة .

ويرى "سذرلاند" أن الآثار والتكاليف الاقتصادية لجرائم ذوي الياقات البيضاء تعد باهظة. وقد قام بتقدير التكلفة الاقتصادية لجرائم ذوي الياقات البيضاء والتي تتضمن التهرب الضريبي، وتزوي الأوراق المالية، والاختلاس، بأنها أكبر بعدة أضعاف من تكلفة كل الجرائم العادية المألوفة مثل القتل والسرقة والاغتصاب (Sutherland, 1949: 9-12) .

ويرى "سذرلاند" أن الجرائم العادية يكون تأثيرها أقل على المؤسسات والنظم الاجتماعية بالمقارنة بجرائم أصحاب ذوي الياقات البيضاء (Sutherland, 1949: 13) .

وفي عام 1949م استخدم "سذرلاند" نظرية العامة فيما يتعلق بالمخالطة المتفاوتة لشرح جرائم ذوي الياقات البيضاء، وقد كان يؤمن أن جرائم ذوي الياقات البيضاء وجرائم الطبقة الدنيا العادية ترجع إلى نفس الأسباب، أي أنهما يشتركان في الباعث على ارتكاب الجريمة. وقد كان "سذرلاند" يرى أن مجرمي ذوي الياقات البيضاء قد تعلموا أن يصبحوا ما هم عليه بالارتباط والاختلاط والتفاعل مع مجرمي ذوي الياقات البيضاء الآخرين أكثر من ارتباطهم وتفاعلهم مع رجال الأعمال الشرفاء الأمناء الذين يرفضون السلوك الإجرامي لذوي الياقات البيضاء. وقد أكد "سذرلاند" أن مجرمي ذوي الياقات البيضاء متشابهين مع مجرمي الطبقة الدنيا الذين ارتبطوا بمجرمي الطبقة الدنيا الآخر أكثر من ارتباطهم بأشخاص الطبقة الدنيا الملتزمين بالقانون. إلا أن "سذرلاند" قد قام بتقديم مفهوم جديد يتضمن أن سبب جرائم ذوي الياقات البيضاء يختلف بشكل أساسي عن سبب جرائم الطبقة الدنيا، والمفهوم الجديد هو التنظيم الاجتماعي المتباين. وقد استخدم "سذرلاند" هذا المفهوم ليشرح لماذا تحدث جرائم ذوي الياقات البيضاء، إذ أن الأعمال التجارية لها تنظيم محكم لانتهاكات القوانين التجارية بينما المجتمع السياسي الذي هو ارتباط الحكومة والشعب ليس منتظماً بالمثل ضد انتهاكات قوانين التجارة .

ويمكن تلخيص نظرية "سذرلاند" عن جرائم أصحاب ذوي الياقات البيضاء بأن جرائمهم تحدث نتيجة لسببين، أحدهما تعلم الفرد أن يصبح مجرماً من خلال التورط والاشتراك مع رجال أعمال لا تحترم القانون بصورة أكبر من مخالطته لرجال أعمال تحترم القانون. أما السبب الثاني، فهو نقص جهد المجتمع المبذول للتحكم في الممارسات التجارية غير الآمنة وغير الشريفة .

وعلى الرغم من أن نظرية "سذرلاند" عن جرائم أصحاب ذوي الياقات البيضاء تبدو مقنعة، فإنه لا يوجد دليل عملي تجريبي لتدعيمها، وذلك نظراً لأنه من

الصعب جداً أن يتم اختبار هذه النظرية بطريقة علمية (Conklin, 1977: 86-99)

3- نظرية المخالطة الفارقة أو المتفاوتةDifferential Association Theory

تعد نظرية المخالطة الفارقة أو المتفاوتة هي إحدى النظريات السوسيولوجية التي تستخدم في تفسير الجريمة والجنوح، وقد ازدهرت هذه النظرية على أيدي "أدوين سذرلاندEdwin Sutherland" الذي قام بتقديم هذه النظرية بهدف شرح شكلين من أشكال الجريمة. وفي الشكل الأول، حاول "سذرلاند" شرح أسباب اختلاف معدلات الجريمة باختلاف الجماعات.

ولتفسير هذا الاختلاف في معدلات الجريمة، قدم "سذرلاند" مفهومه عن (التنظيم الاجتماعي الفاصل والمتفاوت Differential Social Organization) والذي يشيرإلى أن المجتمع يتكون من عدة جماعات مختلفة، بعضها لديه تقاليد إجرامية، والبعض الآخر لديه تقاليد ضد الجريمة، وتميل معدلات الجريمة إلى الارتفاع في الجماعات التي لديها تقاليد ضد الجريمة. ويذكر "سذرلاند" أن ارتفاع معدل الجريمة في المناطق الحضرية يمكن اعتباره النتاج النهائي للتقاليد الإجرامية في هذه المناطق . أما في الشكل الثاني من أشكال الجريمة، فقد حاول "سذرلاند" تفسير الجريمة الفردية بمعنى أنه حاول تفسير سبب ارتكاب بعض الأفراد للسلوك الإجرامي، وقد رأى "سذرلاند" أن سبب الجريمة الفردية يرجع إلى ما يسميه المخالطة الفاصلة أو المتفاوتة Differential Association، وهذا المفهوم يعد أكثر وضوحًا وشعبية وتطوراً بالنسبة لمفهومه السابق عن التنظيم الاجتماعي الفاصل أو المتفاوت. لذلك أُطْلِق على نظرية "سذرلاند" اسم نظرية المخالطة الفاصلة أو المتفاوتة (Thio, 1988: 35) .

وقد استخدم "سيذرلاند" نظريته عن المخالطة الفاصلة أو المتفاوتة لشرح جرائم أصحاب القوى وتفسير جرائم أصحاب ذوي الياقات البيضاء white collar Crime. وأوضح أن البيانات المتاحة توحي بأن مجرمي أصحاب ذوي الياقات البيضاء قد تعلموا السلوك الإجرامي نتيجة الارتباط والتفاعل مع غيرهم من مجرمي ذوي الياقات البيضاء، أكثر من ارتباطهم مع رجال الأعمال الشرفاء والأمناء الذين يرفضون السلوك الإجرامي، وذلك مثل ارتباط وتفاعل مجرمي الطبقق الدنيا مع مجرمي الطبقة الدنيا الآخرين أكثر من ارتباطهم بأفراد الطبقة الدنيا الملتزمين بالقانون .

وعموماً يمكن القول بأن "سذرلاند" يفسر جرائم أصحاب ذوي الياقات البيضاء على أنها ترجع إلى سببين أحدهما ذو صلة بتعلم الفرد أن يصبح مجرماً من خلال التورط ومخالطة رجال الأعمال غير الشرفاء بصورة أكبرمن مخالطتة لرجال الاعمال الشرفاء الذين يحترمون القانون. أما السبب الثاني، فيتمثل في نقص جهد المحتمع المبذول للتحكم في الانتهاكات والممارسات التجارية غير الشريفة (Thio, 1988: 439-440) .

4- نظرية الاختيار الرشيد Rational Choice Theory :

وهي نظرية في الفعل، وترى أن المصلحة الذاتية للفرد تعد من الدوافع الإنسانية الأساسية، وترجع كافة الأنشطة الاجتماعية إلى اتخاذ الفرد للقرارات الرشيدة، كما ترجع مصدر النظام إلى المزايا التي يحققها الأفراد من خلال التبادل التعاوني، حيث ترتكز نظرية الاختيار الرشيد في صياغتها على فكرة التبادل (Scott&Marshall, 2005: 673) .

ويمكن رد أصول نظرية الاختيار الرشيد إلى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي للقرن الثامن عشر. وقد طور علم الاقتصاد الحديث –الذي نشأ من رحم الاقتصاد السياسي– نماذج بالغة التجريد ذات طابع رياضي لنظرية الاختيار الرشيد، حيث تذهب هذه النماذج إلى أن الأسعار وتخصيص الموارد النادرة يمكن أن يفهم من خلال التنظيم الرشيد للمنفعة من جانب الفاعلين الاقتصاديين في علاقتهم بعرض النقود.

ويوضح سيزار بيكاريا Cesare Beccaria تفسير نظرية الاختيار الرشيد لجرائم أصحاب ذوي الياقات البيضاء، على اعتبار أن الجرائم التي يقومون بارتكابهم قد جاءت نتيجة لعملية صنع القرارات، واختيار القرار الذي يكون أكثر إثابة ويحقق أكبر الفوائد من وجهة نظرهم. وعلى الرغم من أن "بيكاريا" كان معروفاً بعمله ودراساته حول عقوبة الإعدام، إلا أنه كان يرى أن الجرائم يتم ارتكابها من خلال عملية صنع القرارات الرشيدة. ويرى أنه كلما كانت العقوبات التي يحصل عليها الفرد نتيجة لارتكاب الجريمة صارمة، زادت احتمالات عملية الضبط الاجتماعي للجريمة. ونجد أن أصحاب ذوي الياقات البيضاء تزداد دافعيتهم لارتكاب الجريمة عندما تكون الفوائد أو المكافأت التي يحصلون عليها نتيجة الجريمة تفوق التكلفة التي يتحملونها نتيجة ارتكابهم للجريمة .

رابعاً : تعقيب على الاتجاهات النظرية للدراسة

من عرض الاتجاهات النظرية للدراسة، يتضح أن هناك عدة مداخل ونظريات يمكن أن توجه الدراسة الراهنة. إذ أن هناك المداخل النظرية في دراسة بناء القوة في المجتمع، حيث نجد ثلاثة مداخل نظرية تمثل ثلاث وجهات نظر متنافسة في دراسة بناء القوة، وهي مدخل الطبقة الحاكمة ومدخل صفوة القوة، وأخيراً المدخل التعددي .

ويذهب مدخل الطبقة الحاكمة إلى أن الأساس الاقتصادي للمجتمع هو المصدر الأساسي للقوة في كثير من المواقف، ويرى ماركس K.Markes أن الصراع بين الطبقات هو القوة الأساسية في المجتمع. أما مدخل صفوة القوة، فيرى رايت ميلز W.Mills أن هناك ثلاثة أهرامات للقوة تتمثل في القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة السياسية، ونجد أن القيادات العليا في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية في اتصال متكرر مع بعضهم البعض، ويشكلون قسماً كبيراً مما أطلق عليه صفوة القوة .

وقد عارض أصحاب المدخل التعددي كل من مدخل الطبقة الحاكمة ومدخل صفوة القوة في دراسة بناء القوة في المجتمع، ويرون أن المجتمع ينكون من العديد من جماعات المصلحة المتنافسة التي تشكل تحالف مؤقت دون الاندماج في وحدة سياسية واحدة، كما يرون أن القوة موزعة بين عدد من الجماعات المنظمة داخل المجتمع، وتنتقل السيطرة بين هذه الجماعات وفقاً للظروف والأحوال. وقد تسود إحدى جماعات المصلحة المتنافسة في بعض الأحيان، وتسود جماعات أخرى في أحيان أخرى، وذلك حتى لا تمارس القوة عن طريق جماعة واحدة دائماً على جميع شئون المجتمع .

ونجد أن علماء الاجتماع قد حاولوا تفسير العملية التي تساعد على تكوين القوة في المجتمع. وفي هذا الصدد، نجد أنهم قد قدموا نظريتين في تكوين القوة، الأولى هي نظرية الاعتماد التي قدمها ريتشارد إمرسون R.Emerson والثانية هي نظرية الثقة التي قدمها تالكوت بارسونز T.Parsons .

ويلخص إمرسون عملية تكوين القوة بقوله إن القوة الاجتماعية لا تتحقق إلا في إطار علاقة اجتماعية بين شخصين أو أكثر، وإن كثيراً من هذه العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى أن يكون هناك اعتماد متبادل بين المشاركين، وهذا الاعتماد

المتبادل هو الذي يؤدي إلى تكوين القوة الاجتماعية، بمعنى أن القوة لابد أن تقوم دائماً على علاقة اجتماعية بين شخصين أو أكثر من القائمين بالفعل الاجتماعي .

وقد أدت فكرة اعتمادية القوة إلى ظهور نظرية الثقة التي قدمها بارسونز كمحاولة لتفسير العملية التي تساعد على تكوين القوة الاجتماعية. وتبدأ نظرية الثقة بالافتراض بأن القوة الاجتماعية تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين المشاركين، ويكمن جوهر الاعتماد المتبادل في ثقة الناس في الآخرين وفي التنظيمات الاجتماعية القائمة. وتحدث هذه الثقة عندما يسود اعتقاد لدى الفرد بأن الأشخاص الأخرين أو التنظيم محل ثقة وسوف يعملون جميعاً من أجل تحقيق مصالح الآخرين التي يرغبون في تحقيقها لأنفسم .

أما بالنسبة للنظريات التي تفسر جرائم الصفوة من أصحاب القوة في المجتمع، فنجد أن نظرية القوة تذهب إلى أن عدم المساواة في توزيع القوة داخل المجتمع تؤثر في نوعية حياة الناس ونوعية الأنشطة الإنحرافية التي يرتكبها أفراد المجتمع. وتذهب هذه النظرية إلى أن امتلاك الشخص للقوة أو عدم امتلاكه لها يحدد إلى درجة كبيرة نمط الجريمة التي يحتمل أن يتم ارتكابها. ويمكن أن تكون القوة من أهم أسباب ارتكاب الشخص للسلوك الإجرامي .

أما نظرية أصحاب ذوي الياقات البيضاء التي قدمها إدوين سذرلاند E.Sutherland ، فترجع أهميتها إلى أنها كشفت عن أن الجريمة لا يرتكبها فقط من ينتمون إلى الطبقة الدنيا في المجتمع وتعزيز خرافة أن الفقر هو المصدر الأساسي للجريمة في المجتمع. ويرى سيذرلاند أن الجرائم العادية يكون تأثيرها أقل على المؤسسات والنظم الاجتماعية بالمقارنة بجرائم الصفوة من أصحاب ذوي الياقات البيضاء .

وقد استخدم سيذرلاند نظريته عن المخالطة الفاصلة أو المتفاوتة لتفسير جرائم أصحاب ذوي الياقات البيضاء، على أنها ترجع إلى سببين أحدهما ذو صلة بتعلم الفرد أن يصبح مجرماً من خلال التورط ومخالطة رجال الأعمال غير الشرفاء الذين لا يحترمون القانون بصورة أكبر من مخالطتهم لرجال الأعمال الأمناء والشرفاء الذين يحترمون القانون ويرفضون السلوك الإجرامي. أما السبب الثاني، فيتمثل في نقص جهد المجتمع للتحكم في الانتهاكات والممارسات التجارية غير الشريفة .

أما نظرية الاختيار الرشيد، فتذهب إلى أن المصلحة الذاتية للفرد تعد من الدوافع الإنسانية الأساسية، وترجع كافة الأنشطة الاجتماعية إلى اتخاذ الفرد للقرارات الرشيدة. وتفسر نظرية الاختيار الرشيد جرائم أصحاب القوة على اعتبار أنها قد جاءت نتيجة لعملية صنع القرارات، واختيار القرار الذي يكون أكثر إثابة ويحقق أكبر الفوائد من وجهة نظرهم. ونجد أن الصفوة من أصحاب القوة أو ذوي الياقات البيضاء تزداد دافعيتهم لارتكاب الجريمة عندما تكون الفوائد أو المكافات أو الأرباح التي يحصلون عليها نتيجة السلوك الإجرامي تفوق التكلفة التي يتحملونها نتيجة ارتكابهم للجريمة، وخاصة وخاصة في حالة ضعف أساليب الضبط الاجتماعي، وعندما تكون العقوبات التي يحصل عليها الفرد نتيجة ارتكابه للجريمة غير صارمة .

وترى الباحثة أنه يمكن الاستفادة في هذه الدراسة من كافة المداخل والنظريات التي تم عرضها في هذا الفصل، نظراً لأن الباحثة سوف تأخذ بوجهة نظر تعددية Multiple View على أساس أن هناك تكاملاً بين المداخل والنظريات المختلفة التي توجه الدراسة. وترى الباحثة أن هذه المداخل والنظريات في مجملها يمكنها أن تقدم لنا إطاراً تصورياً Conceptual Scheme تسترشد به الباحثة في صياغة أهداف وتساؤلات وفروض الدراسة، وتفسير نتائجها .

المراجع :

(1)Box, Steven. (1983). Power, Crime and Mystification. London: Tavistock .

(2)Conklin, John E., (1977). Illegal but Not Criminal, Business Crime in America. Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, Inc.

(3) Emerson, Richard, (1968). Power-dependence Relations. American Sociological Review.Vol, 27 .

(4)Giddens, Anthony(1990). The Consequences of Modernity.

(5)Hodges Persell, Caroline. (1987). Understanding Society. New York: Harper & Row, Publishers.

(6)Poulantzas, Nicos. (1968). Political Power and Social Classes.

(7)Riesman, David et al. (1953). The Lonely Crowd. New York: Garden City, Doubleday Book.

(8)Scott, John & Marshall, Gordon. (2005). Oxford Dictionary of Sociology. Oxford: Oxford University Press.

(9)Sutherland, Edwin H. (1949). White-Collar Crime. New York: Holt , Rinehart and Winston.

(10)Thio, Alex. (1988). Deviant Behavior. New York: Harper & Row, Publishers.

(11)Thio, Alex. (1998). Sociology. New York: Longman.

(12)Wright Mills, Charles. (1956). The Power Elite. New York: Oxford University Press.

(13)Zanden, James W.Vander. (1990). The Social Experience: An Introduction To Sociology. New York: Mc Graw – Hill Publishing Company.

(14) إبراهيم لطفي، طلعت. (2017). علم الاجتماع السياسي. بني سويف: دار الأصول .

(15) أبو الغار، إبراهيم. (1952). علم الاجتماع السياسي. القاهرة: دار الطباعة للثقافة والنشر.

(16) عاطف غيث، محمد. (2006). قاموس علم الاجتماع. الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

(17) علي سعد، إسماعيل. (1978). نظرية القوة:مبحث في علم الاجتماع السياسي. الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

(18) مارشال، جوردن. (2000). موسوعة علم الاجتماع(محمد الجوهري وآخرون، مترجم)(م،1،ط،1). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة